محمد على علوبه سياسيا مفكرا

قراءة فى ذكرياته السياسية ومؤلفاته الفكرية

دكتور / عاصم الدسوقى
استاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب ـ جامعة اسيوط

ثمة شخصيات فى تاريخ مصر الحديثة والمعاصرة لعبت دورا فى مرحلة من المراحل ، أعطت بقدر ما سمحت به الظروف . بعضها كان مرتبطا بمصالحه الطبقية متمسكا بالتعبير عنها بكل الوسائل المتاحة ، وبعضها تجاوز حدود تلك المصالح واندمج فى تيارات واتجاهات معارضة بطبيعتها لمصالح طبقته اجتماعياً . والبعض الاخر وقف متوسطا بين هؤلاء وأولئك محاولا الوصول إلى نقاط مشتركة تجمع بين الحسنيين فى محاولة من المحاولات التوفيقية بين الأضداد ، وهى تلك المحاولات التى شهدها المجتمع البشرى بشكل عام ابتداء من التوفيق بين الدين والفلسفة وانتهاء بالرأسمالية والاشتراكية .

وهذه الشخصيات سواء فى المجال السياسى أو فى المجال الثقافى بالمعنى الاصطلاحى ، فرضت تنظيمات وفرضت اتجاهات أدت دورها فى صياغة وتشكيل العقل المصرى ، وظلت سائدة طالما أن الظروف الموضوعية كانت تسمح بذلك ، ثم دخلت فى صراع لإثبات الذات مع الاتجاهات الجديدة التى ظهرت تعبيرا عن المتغيرات الجديدة فى المجتمع . وهكذا مع كل مرحلة هناك القديم وهناك الجديد وهناك المحاولات التوفيقية . والتفاضل بين هذا وذاك أحد المواقف الصعبة التى يجابهها اختيار الإنسان . والقياس قد يكون بالمصلحة الخاصة وقد يكون بالمصلحة العامة . قد يكون مصلحة الأقلية وقد يكون مصلحة الأغلبية . والارتباط بأحد هذه المصالح يحدد اتجاه الفرد ودوره فى المجتمع اذا قدر له أن يلعب دورا .

ونقد هذه الاتجاهات وتقويمها يواجه نفس صعوبة اختيارها . ويبقى التساؤل المنهجى . . ما هو الخطأ ؟ ، وما هو الصواب ؟ . متى يمكن وصم اتجاه بأنه خطأ ومتى يمكن استصوابه ؟ . ولكن إذا نظرنا إلى الاتجاه فى فى ضوء الظروف الموضوعية السائدة وفى ضوء أبعاد عملية التحول التى تحدث داخل المجتمع ، وقارناه بالاتجاهات المعاصرة له يصبح فى الإمكان وضعه موضعا صحيحا . وتقدير صاحب الاتجاه أيضا يكون فى تقدير البيئة التى نبت منها وعاش فيها ، وهكذا تتكامل النظرة إلى حد ما :

على أن فهم الشخصيات التى أدت دوراً يكون بتتبع نشاطها فى المجال السياسى ، وأعمالها فى المجال الفكرى ، وربط هذا وذلك بالمرحلة التى يمر بها المجتمع آنذاك . وإذا ما تركت الشخصية مذكراتها يصبح الاقتراب من فهمها أسهل منالا .

على أن هذه المذكرات لايصح أن ننزلها منزل القداسة من أنفسنا ، أو نتركها تسيطر على تفكيرنا وتوجه قيادنا ، ذلك لأن بعض الشخصيات تجعل من المذكرات وقائع تبريرية لتصرفاتها ، ومن الأفضل أن تعامل كأحد المصادر ، أى تخضع للمناقشة والتحليل والمقارنة وخاصة فى النقاط الخلافية بينها وبين المصادر المختلفة .

ومحمد على علوبه أحد هذه الشخصيات التى جمعت بين النشاط السياسى والعمل الفكرى .وإسهامه الفكرى أقوى من إسهامه السياسى الذى كان هامشيا ثانويا رغم عضويته بالبرلمان وتوليه بعض الوزارات ، ثم أنه خرج مبكراً من دائرة العمل الحزبى الضيق مكتفيا بالاشتغال بالمحاماة ، ومؤثرا معالجة موضوعات حياتية ، وموضوعات قومية خاصة بالعروبة والإسلام وفلسطين متجاوزاً بذلك الخطوط الأساسية للأحزاب السياسية المصرية .

وهذه المقالة لاتقدم ترجمة عن محمد على علوبة بالمعنى المعروف ، ولكنها مجرد قراءة فى مذكراته وأعماله الفكرية فى محاولة لاستخلاص معالم نشاطه وأهم أفكاره كعلامة على طريق دراسته دراسة متكاملة . ولما كانت مذكراته تمثل مفتاحا رئيسياً فى تناول شخصيته ، فقد وجدت أن من المناسب استعراض هذه المذكرات أولا .

ليس من المعروف على وجه الدقة متى أملى محمد على علوبة ذكرياته على كاتبها محمد عبد الهادى ؟ ، الموظف بجمعية التقريب بين المذاهب . ولكن هناك إشارة بهذه الذكريات تفيد أنها أمليت خلال عامى ١٩٥٤ / ١٩٥٥ . فعندما يشير علوبة إلى زواجه يقول أنه « زواجا موفقا مضى عليه الآن أكثر من خمسين سنة إذ عقد العقد فى ١٠مارس ١٩٠٤(١)». وعندما يشير إلى التعليم فى مصر يقول أن نسبة المتعلمين بلغت ٣٠ ٪ فى عام ١٩٥٥ (٢) ولما كان محمد على علوبة قد توفى فى عام ١٩٥٦ (٢٥مارس) فهذا يعنى أنه أملى هذه الذكريات قبيل وفاته بوقت قليل . ولا شك أن إملاء الذكريات فى مرحلة متأخرة من العمر يفرض أسلوباً معينا فى التعامل معها .

لقد أطلق علوبة على ما أملاه من صفحات « ذكريات اجتماعية وسياسية »، فهى بهذا « ذكريات » وليست « مذكرات(٣)»،وهى اجتماعية لأنها تتناول جانبا من الحياة الاجتماعية فى مصر فى فترة حياة صاحبها ، وسياسية لأن السياسة المصرية موضوعها الرئيسى منذ تكون الوفد المصرى فى عام ١٩١٨ . «وذكريات» هى أنسب تسمية لما أملاه علوبة ، فقد تم

---

(١) المذكرات ص ٤٥ .

(٢) المذكرات ، ص ٧٩ .

(٣) أنظر مقدمتنا التحليلية لمذكرات محمد فريد التى نشرها مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٧٨

تسجيلها بعد وقوع الأحداث المعنية بفترة طويلة ، وخاصة تلك المتعلقة بتشكيل الوفد المصرى ، والخلاف بين سعد زغلول وعدلى يكن . وعندما يكتب السياسى ذكرياته بعد فترة طويلة من الزمن فالكتابة هنا تصبح نوعا من التأليف التاريخى الذى يقوم على التحليل ويخضع للمناقشة واختلاف وجهات النظر . ولو أن كل سياسى عنى بتسجيل يومياته عن الحدث عقب وقوعه مباشرة لكان هذا أفضل وأكثر فائدة للمعالجة التاريخية . أما الكتابة بعد ابتعاد العهد وهدوء الأطراف المتصارعة ، تعتمد على إجهاد الذاكرة لاستخراج ماقد يكون قد استقر فيها من معلومات وتفصيلات ومن ثم فمن المتوقع وجود بعض الثغرات وإهمال بعض النقاط عن عمد أو سهو .

وذكريات علوبة من ذلك الطراز فيما عدا الفترة من ٢٥ يولية ١٩٢٠ إلى ١٩ يناير ١٩٢١ التى كتبها على شكل يوميات ، وهى فترة مفاوضات الوفد مع اللورد ملنر بانجلترا . وقد أوضح علوبة أنه ينقل من « مفكراته» مايخص موضوع المفاوضات . ومن السهل التشكيك فى أن هذه اليوميات قد كتبت بالشكل المتعارف عليه لليومية ، أى يوما بيوم مع الحدث نفسه حيث نلاحظ مايلى :

— أنه فى يومياته عن٥ سبتمبر ١٩٢٠ يظهر استياءه من سعد زغلول من حيث علاقته بعدلى ، وفكرة المفاوضة قائلا أن سعدا طعن عدلى فى « وطنيته وكرامته » ، ويعقب قائلا « سيأتى تفصيل ذلك»(١). وليس من المعقول أن الحدث اليومى يسجل بهذه الطريقة .

— فى نفس تلك اليومية (٥ سبتمبر ١٩٢٠) يقول أن سعدا أرسل خطابا سريا إلى أعضاء الوفد فى مصر وهم مصطفى النحاس وحافظ عفيفى وويصا واصف ويخبرهم أنه « يخالف ماجاءبندائه العلنى للشعب » ،

---

(١) المذكرات ، ص ٢١٨ .

وهو النداء المرسل من فيشى ، وأنه يعتبر المشروع المعروض حماية (١) . . الخ ، ثم يقول أن هذا الخطاب السرى (لم يكن له من تأثير فان الأعضاء الثلاثة — وكانوا من أشد أنصاره — عرضوا مشروع ملنر الأخير باخلاص كما سمعنا » (٢) ويلاحظ هنا من اختلاف صيغة الخطاب المرسل منهم إلى سعد بتاريخ ٢ يناير ١٩٢١ والمكتوب فى صفحة ٢٤٥ من المذكرات . والغريب فى هذا الأمر أن الملاحظة السابقة كتبت قبل أن يصل الوفد الرباعى (محمد محمود ، عبد اللطيف المكباتى ، لطفى السيد ، على ماهر) إلى مصر لينضم إلى الأعضاء الثلاثة المشار إليهم لعرض مشروع ملنر . . لأنه يذكر فى يومية ٧ سبتمبر ١٩٢٠ » وصل مندوبو الوفد الأربعة إلى الاسكندرية فقوبلوا أحسن استقبال » .

— فى يومية ٧ سبتمبر تلك يقول إن مندوبى الوفد الأربعة قوبلوا أحسن استقبال وتكونت لجنة للحفاوة بهم برئاسة « المرحوم » أحمد يحيى باشا . فكيف يتحقق ذلك .

— تحت يوميات ١٣ نوفمبر ١٩٢٠ يقول إن هذا « اليوم عيد تكوين الوفد وقد مضى على تأليفه سنتان فاحتفلت به الأمة المصرية فى القاهرة وغيرها ، وكان من المحتفلين بهذا العيد فى القاهرة حسين رشدى وألقى خطابا فى ذلك اليوم قال فيه — . . . « . وهذا — فى رأينا — استباق للحوادث لأنه لايمكن أن يسجل ماحدث بالقاهرة فى ذات اليوم وينقل نص الخطبة فى ضوء ظروف اتصالات ومواصلات الفترة .

— تحت يوميات ٨ يناير ١٩٢١ يشير إلى أن جريدة الأخبار نشرت فى عددها الصادر اليوم (أى ٨ يناير ١٩٢١) حديثا بين مندوبها فى باريس وبين سعد زغلول . . . ثم يقول أن مندوب الأخبار هذا كتب « بعد

---

(١) المذكرات ، ص ٢١٦ .
(٢) نفسه ، ص ٢١٨ .

ذلك بأشهر ، أى فى ٢١ يولية ١٩٢١ أنه لم يأخذ حديثا فى ٨ يناير ١٩٢١ من سعد . . . » وهذا نوع من ملاحقة الخبر لاستكماله وهو لايتفق مع كونه يوميه ، هذا فضلا عن أن يومياته تلك تنتهى فى ١٩ يناير ١٩٢١ وليس عند شهر يوليو ١٩٢١

— تحت يوميات ٢١ أكتوبر ١٩٢٠ يشير إلى تقرير كتبه عبد العزيز فهمى عن مشروع ملنر فى أكتوبر ١٩٢٠ ويقول إن التقرير « نشر نصه فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢ مارس ١٩٢١ » .وهذا أيضا استباق للحوادث وملاحقة للأخبار يتنافى مع صيغة اليوميات.

يضاف إلى ذلك أن أسلوب هذه اليوميات لايختلف عن أسلوب الذكريات ككل ، والمفترض أنها لابد وأن تختلف لأن المذكرات كتبت فى منتصف الخمسينات بينما اليوميات — كما هو ثابت — سجلت فى مطلع العشرينات من القرن .

فما هو وجه الخداع فى هذا الاختلاف ؟ . هل يمكن القول بأن هذه خدعة من علوبة لوصم سعد زغلول بما وصمه مبررا ذلك أنه ينقل عن مفكرته آنذاك ، وأنه لم يتأثر بالخلاف الذى نشب بين سعد وعدلى فيما بعد وبهذا يضفى أهمية خاصة على ماقاله ضد سعد خاصة وأن المذكرات كلها تقريبا تقوم على التقليل من شأن سعد زغلول . أو أنه وهو ينقل عن مفكرته كان يضيف بعض العبارات ويعدل من الأخرى بما يخدم خطه فى تشويه سعد والهجوم عليه . أو أنه وهو يملى كاتب المذكرات من مفكرته كان يعلق ويشرح ، وكان الكاتب يسجل كل مايملى عليه دون تفرقة بين الخبر والتعليق عليه .

الحق أن القارئ يلمس هذا الإحساس الأخير من متابعة المذكرات . فالخطابات أو التقارير المرفوعة من الوزراء (عدلى يكن مثلا) إلى السلطان بشأن المفاوضات أو بشأن تقديم الاستقالات ، والتى

حرص علوبة على تسجيلها بذكرياته ، تنتهى بعبارة « . . . وأنى . . .الخ » ولايمكن بحال أن يختتم رئيس الوزراء أو أحد المسئولين خطابا بهذا الشكل ، ولكن من السهل أن نفهم أن علوبة وهو يملى المذكرات كان يقول للكاتب عند مثل هذه النقاط . . وأنى إلى آخر العبارة المعروفة . . ، فكان الكاتب يكتب مايملى عليه حرفيا فأثبت بهذا صدقه وأمانته وغفلته فى آن واحد(١) . ويبدو أن علوبة لم يقرأ المذكرات بعد إملائها ، ولو أنه فعل ذلك لتدارك مثل هذه الأمور ولصحح بعض الكلمات ، وأعاد كتابة ماسقط منها سهوا ، وهو مايلمسه القارئ فى مكانه من المذكرات دون جهد كبير .

أما الجانب السياسى فى المذكرات فهو يتناول بالتحديد الفترة التى اشترك فيها علوبة فى الحركة الوطنية منذ انضمامه للحزب الوطنى ، ثم منذ تشكيل الوفد المصرى فى ١٩١٨ وقيام ثورة ١٩١٩ ، والانشقاق بين أعضاء الوفد ، والظروف المرتبطة والمصاحبة لكل ذلك إلى أن ترك هذا المجال فى عام ١٩٣٤ وقبل توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وإن لم يمنعه ذلك من إبداء الرأى فى المعاهدة .

ويذكر علوبة أنه سجل هذا الجانب من حياته لأنها « ذكريات ومشاهدات » اشترك فيها ، مبررا عدم الحاجة إلى الحديث عن الوفد بعد وفاة سعد زغلول ، أو الحديث عن أعمال أى حكومة أخرى إلا ماكان له علاقة به (٢) ثم أنه يحكم القارى فى الخلاف الذى نشب بين سعد زغلول وعدلى يكن تاركا له ، أى القارى ، أن يقرر « أسباب الشقاق وعلى من

---

(١) أنظر على سبيل المثال صفحات رقم ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٩ ، . ٣٣٠ ، ٣٣٧ من المذكرات .

(٢)المذكرات ، ص ٤٣٣ ، ٤٧١

تقع مسئوليته ، فهو حر فيما يراه ويستنتجه من الحقائق التى بسطناها»(١) وعلوبة بهذا يريد أن يعطى للقارئ انطباعا بأنه قدم الحقيقة الموضوعية فى أسباب هذه الخصومة السياسية . ولكنها حقيقة رياضية فى نظرنا لأن النتائج المقدمة مشتقة من فرضيات وأسباب وضعها المؤلف اختيارا وبالتالى فهى متسقة وفقا للمنهج المستخدم . ولا شك أنه تجاهل أسبابا أخرى قد تكون فى جانب خصوم عدلى . ولايجب أن ننسى فى هذا المجال أن علوبة من غلاة المناصرين لعدلى فى خصومته مع سعد حتى لكأن مذكرات علوبة تؤرخ لعدلى اكثر مما تؤرخ لصاحبها .

تحتوى المذكرات على كثير من الخطب والتقارير والبرقيات المتبادلة مع الجانب البريطانى والمرفوعة للمسئولين ، ومعظمها منشور بصحافه الفترة ، وهى تستغرق أكثر من ثلث إجمالى المذكرات (حوالى ٢٠٠ صفحة من إجمالى المذكرات وعددها ٥٣٢ صفحة) .ولقد أرفق علوبة بالمذكرات ملحقاً من كراستين بميزانية الوفد (إيرادات ومصروفات) عند ماكان بباريس فى الفترة من نوفمبر ١٩١٩ إلى يناير ١٩٢١ باعتباره ، أى علوبة ، أمينا للصندوق آنذاك .

هاتان الكراستان مكتوبتان بخط يد علوبة نفسه وليستا مملاتين مثل المذكرات . ويبدو أنه احتفظ لنفسه بهذه البيانات لاستخدامها عنداللزوم، ربما لتبرئة ذمته اذا مافكر أحد من خصومه فى التشهير به . وكان واجب الوظيفة يقتضى تسليمها لرئاسة الوفد أو لمن تولى أمانة الصندوق بعده خاصة وأنه ترك الوفد كلية ، فضلا عن الصفة الرسمية لهذه البيانات .

ومن هاتين الكراستين نعرف أن الموقف المالى كان يتلى فى جلسات الوفد كل فترة معينة يصدق بعدها المجلس على ماجاء من بيانات ويكتب سعد زغلول بخطه موقعا تحت كل قائمة « ..تلى الحساب المبين أعلاه بجلسة الوفد المنعقدة بتاريخ (كذا) وتصدق عليه . »

---

(١) نفسه ، ص ٤٧٢ .

ولعل أهم مايلفت النظر فى بيان مصروفات الوفد اثناء وجوده بباريس إرسال برقية مستعجلة إلى محمد محمود باشا فى ٥ يناير ١٩٢٠ عندما كان موجوداً بواشنطن يسعى للقضية المصرية . ومضمون هذه البرقية كما أورده علوبة فى كراسة المصروفات هو « . . تكذيباً لما أشيع عن الوفد من أن معالى رئيسه قال بأن مصر تلجأ للقوة إذا لم تحصل على استقلالها بالطريق السلمى » ؛ وفى هذا إلقاء مزيد من الضوء على موقف قيادات ثورة ١٩١٩ من العمل الثورى ضد الاحتلال البريطانى والتزامها بصيغة التوكيل القائمة على السعى بالطرق السلمية المشروعة(١) .

وجدير بالذكر أن طاهر طناحى نشر أجزاء من هذه المذكرات فى المقدمة التى قدم بها كتاب محمد على علوبة عن « فلسطين والضمير الإنسانى » المنشور عام ١٩٦٤ ؛ والمعتقد أنه اطلع على المذكرات ونقل منها فقرات معينة وإن لم يذكر ذلك صراحة ، ولكنه يقول على سبيل المثال فى صفحة رقم ١٠ ومابعدها عن اشتغال علوبة بالمحاماة أمام المحاكم الشرعية ، إن ثمة حادثا جعله يبتعد عن هذه المحاكم فيقول« .. حدثنى (يقصد علوبة) عن هذا الحادث وعن حالة المحاماة والقضاء وقتئذ حديثا طريفاً أترك له رحمه الله ان يرويه كما حدثنى به .. » ثم يذكر نفس العبارات بنصها عن هذا الموضوع كما ورد بالمذكرات مما يؤكد اطلاع الطناحى عليها واستخدامها ، لأنه لايعقل أن يحدث تطابق بهذا الشكل . ثم إنه يضيف من عنده ياته عبارات لم يذكرها علوبة نفسه فى مذكراته . وهى إضافات يبدو أنها متعمدة فى مواقع معينة خاصة بالنشاط السياسى وتعطى لعلوبة دورا معينا . فمثلا يقول عن علوبة إنه زار مع محمد فريد تركيا واجتمع برجال الحكومة وأعضاء مجلس المبعوثين عام ١٩٠٩ سعيا لإعطاء مصر حقوقها الدستورية (ص ١٩) بينما مذكرات علوبة (ص٥٦) لا تشير إلى هذا السعى ، لأن الزيارة

---

(١) أنظر تحليلا لذلك فى كتابنا «كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ — ١٩٥٢ ، الفصل الرابع ».

كانت بقصد مشاركة الأتراك بعودة الدستور ، وقد ذكرها محمد فريد فى مذكراته (ص ٢٠) بهذا المعنى أيضا . والأغرب من ذلك ان علوبة نفسه فى كتابه « فلسطين والضمير الإنسانى» الذى قدم له الطناحى يذكر هذا الموقف (ص٩٩) كما ورد عند محمد فريد فى مذكراته.

وعلى هذا فليس من المفهوم الغرض الحقيقى من وراء الإضافات التى أوردها الطناحى .

أما حياة محمد على علوبة السياسية فيمكن تقسيمها إلى مرحلتين . الأولى وتتمثل فى العمل السياسى الحزبى من خلال عضويته بالحزب الوطنى ، ثم الوفد ، ثم الأحرار الدستوريين . وتبدأ هذه المرحلة بانضمامه للحزب الوطنى تحت زعامة محمد فريد وتنتهى فى عام ١٩٣٤ باستقالته من سكرتارية حزب الأحرار الدستوريين . (١) والثانية تتمثل فى شغل المناصب الحكومية بعيدا عن الأطر الحزبية . وتبدأ هذه المرحلة فى عام١٩٣٦ بتعيينه وزيرا للمعارف فى وزارة على ماهر . وتنتهى فى يناير ١٩٥٠ باستقالته من وزارة الخارجية كسفير فوق العادة ومفوض لدى حكومة باكستان . ويلاحظ ان هذه المناصب الرسمية التى تولاها علوبة كانت فى وزارات الأقلية(٢).

ويذكر علوبة أنه استقال من هذا المنصب الأخير (سفير مصر بالباكستان) احتجاجا على وزارة المعارف ووزارة الخارجية لعدم تقدير جهوده فى إنشاء المدارس لتعليم اللغة العربية ببلاد الباكستان ، ورغبته فى أن يتم ذلك على نفقة الحكومة المصرية . ويذكر أيضا أنه بهذه الاستقالة

(١) F.O 407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937

(٢) كانت هذه المناصب على النحو التالى وزير معارف (١٩٣٦/١/٣٠ - ١٩٣٦/٥/٩) بوزارة على ماهر ، وزير دولة للشئون البرلمانية (١٩٣٩/٨/١٨ - ١٩٤٠/٦/٢٧) بوزارة على ماهر ، وزير الأوقاف (١٩٤٦/١٢/٩-١٩٤٧/٣/٣) فى وزارة النقراشى وقد استقال من هذا المنصب فى ذلك التاريخ لأن الوزارة استمرت حتى ٢٨ /١٢ | ١٩٤٨ تاريخ اغتيال النقراشى ، وزير مفوض من الدرجة الأولى (٢٨ -١٠-١٩٤٨ الى ٢٧ / ١ / ١٩٥٠) حيث تولى السفارة الملكية بالباكستان ثم سفيراً فوق العادة ومفوضا لدى حكومة الباكستان فى ٢٣/٨/١٩٤٩).

أنظر ملف معاش محمد على علوبة بدار المحفوظات المصرية تحت رقم ١٦١٤١-٤٠١٢-٢٨٣-٢.

« انقطعت صلتى بأى عمل حكومى كما انقطعت صلتى من قبل بأى حزب من الأحزاب »(١) وقد يكون هذا هو سبب الاستقالة ، وقد يكون السبب شيئا آخر إذا ماربطنا بين الاستقالة وبين اعتلاء الوفد الحكم فى ١٢ يناير ١٩٥٠ وعدم رغبة علوبة فى التعاون مع الوفد ، أو عدم رغبة الوفد فى التعاون معه . وهكذا أراد علوبة أن ينال من الوفد ، خصمه القديم ، حتى فى آخر أيامه . ذلك أنه ليس من المتصور أن وزير المعارف طه حسين فى هذه الوزارة ، يقف ضد مطلب انتشار اللغة العربية بالباكستان وهو عميد الأدب العربى . وعلى كل حال هذه مسألة تحتاج إلى التوثيق والاطلاع على مذكرة الاستقاله ، وموقف الوزارة .. الخ ، مما ليس متاحا الآن .

وهناك مرحلة أخرى فى حياة علوبة متداخلة زمنيا مع المرحلتين السابقتين ، وهى تتمثل فى اهتماماته ببعض القضايا العامة فى مصر ، وقضايا العروبة والإسلام ، وقضية فلسطين على وجه الخصوص .

عندما كان وزيرا للاوقاف فى عام ١٩٢٥ بذل نشاطاً مكثفا لإلغاء الوقف الأهلى ، فأثار بذلك الملك فؤاد الذى قيل له أن علوبة يرمى بذلك إلى حل الأوقاف الملكية . (٢) كما أنه اعترض على نظام الخلافة مؤيدا فى ذلك الشيخ على عبد الرازق ، وكانت وجهة نظره التى أبلغت للملك فؤاد « .. أن طلب الخلافة الاسلامية يؤدى إلى تنازع ملوك المسلمين عليها وبالتالى يؤدى إلى تقاطع الشعوب الإسلامية وهذا ليس بصالح المسلمين »(٣). ويبدو أن موقفه هذا يستند إلى تصوره لدور رجال الدين فى المجتمع الذين

---

(١) المذكرات ، ص ٥١١.

(٢) المذكرات ، ص ٤٨٣ . أنظر أيضاً

F. O. 407, Sir M.Lompson to Mr. Eden Adril 1937

(٣) ويذكر لامبسون فى تقريره السالف أن علوبة استقال من وزارة الأوقاف (فى وزارة زيور ، مارس سبتمبر ١٩٢٥) مع زملائه الأحرار الدستوريين احتجاجا على طرد عبد العزيز فهمى باشا وزير الحقانية لأنه تباطأ فى فصل الشيخ على عبد الرازق من وظيفته بالقضاء الشرعى .

« يناصرون غالبا الفرد الحاكم ، وأن الأوقاف التى ينفق منها على رجال الدين من خيرات أومرتبات كانت فى يد الحاكم يتصرف فيها كما يشاء (١)

وله أيضاً جهود تذكر فى مجال تقييد حق الطلاق وتعدد الزوجات(٢) ، ونشر اللغة العربية فى الباكستان(٣).فضلا عن اشتغاله بالمحاماة وما يرتبط بها من مشكلات اجتماعية .

ويمثل عام ١٩٢٩ منعطفا فى اهتمامات علوبة بالقضايا العربية الإسلامية ، حيث اهتم بقضية البراق الشريف بالقدس ، وحيث أصبح عضوا مؤسسا للجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامى . وفى عام ١٩٣٣ سافر إلى الهند ممثلا لهذه اللجنة(٤).وفى هذا المجال تولى علوبة رئاسة جمعية الاتحاد العربى، وجمعية الدراسات الإسلامية ، وجمعية إصلاح الأسرة ، وجمعية إنقاذ الطفولة المشردة ، ولجنة البيان العربى ، وجمعية التقريب بين المذاهب وجمعية إنقاذ فلسطين، كما كان عضواً بالجمعية الخيرية الإسلامية(٥).

ورغم أن علوبة يذكرأنه ابتعد عن الحياة الحزبية ، وكان هذا فى ١٩٣٤ باستقالته من سكرتارية حزب الأحرار الدستوريين كما سبقت الإشارة ، إلا أن الوثائق البريطانية فى عام ١٩٣٧ ترجح أن له صلة قوية بالحزب الوطنى وجمعية مصر الفتاة وبعض العناصر المتطرفة الأخرى(٦).

---

(١) المذكرات ، ص ٥٤ من تعليقه على حزب الاصلاح ورئيسه على يوسف كأزهرى .

(٢) المذكرات ، ص ٤٩٩ ، ٥٠١ وذلك عندما كان عضواً بمجلس الشيوخ (١٩٣٦–١٩٤٧) . ومجلس النواب (١٩٢٦ – ١٩٢٨ (فى لجنة الحقانية ولجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ولجنة الشئون الدستورية .

(٣) المذكرات ، ص ٥٠٩

(٤) F. O. 407, Sir M.Lampson to Mr Eden, Cairo, April 16, 1937

(٥) محمد على علوبة ، فلسطين بـ الضمير الأنسانى . ص ٣٠ ، المذكرات ، ص ٤٨٠

(6) F. O. 407 Sir M.Lampson to Mr. EdeN, Cairo, Apri 16,1937

ومن ناحية أخرى ، فان هذه الوثائق تجمع على نزاهته ، وذكائه وقدراته ، وسعة أفقه ، وحتى عندما وصفته بأنه « وطنى غيور » قالت «ولكنه مع ذلك عنصر طيب »(١).وكأن هناك تناقضا فى عرف السياسة البريطانية بين أن يكون الإنسان وطنيا غيوراً وعنصراً طيبا فى نفس الوقت ، لأن التطرف قرين الوطنية من وجهة النظر البريطانية .

فيما يتعلق بالجانب السياسى من حياة علوبة ، وهو موضوع المذكرات الأساسى ، فنحن نعرف منه أن حياته السياسية بدأت بدخوله الحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل « بقليل » ، أى تحت زعامة محمد فريد . ولا تكشف المذكرات الأسباب الموضوعية لهذا الانضمام خاصة وأن الحزب الوطنى لم يكن هو الحزب السياسى الوحيد فى مصر آنذاك . فقد كان هناك حزب الأمة ، وحزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ، وأحزاب أخرى أقل شأنا ، إلا إذا كانت أهداف الحزب الوطنى فى «جلاء المحتل جلاء كاملا ناجزاً »(٢)هى التى شجعت علوبة على الانضمام إليه. وقد يرجح من هذا أن علوبة يصف حزب الأمة بأنه يرغب فى « النهوض بالشعب عن طريق التطور لا عن طريق الثورات »(٣)، وأن حزب الإصلاح تألف « ليحافظ على مركز الخديوى ضد تطرف رجال الحزب الوطنى الذين قطعوا صلتهم بالخديوى بعد أن تم الائتلاف بينه وبين جورست » ، وأن جريدة الحزب قد « لان أسلوبها مع الإنجليز بعد هذا الائتلاف »(٤).

---

(1) F.O.371, Vol. 1964/15252, Report from Ministry of Interior Advisor's Office : Note on the first elections for the Egypt ian Ligislative Assembly by Ronald Graham, Dec. 29, 1913; F. 0.407/301 Lord Llaoyd to Sir Austen Chamberlain, May 23, 1927; F. 0.407/452, Sir P. Lorain to Mr. A. Henderson, Jan. 14, 1930; F.0.407, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937.

(٢) المذكرات ، ص ٥٦ . عن الأحزاب السياسية فى هذه الفترة أنظر ، يونان لبيب ، الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ — ١٩١٤ .

(٣) المذكرات ، ص ٥٥ (٤) نفسه ، ص ٥٤

ولا يذكر علوبة شيئاً كثيراً عن نشاطه بالحزب الوطنى سوى سفره إلى الآستانة عام ١٩٠٩ مع محمد فريد مشاركة للأتراك فى احتفالهم بعودة الدستور ، أو القائه خطبة فى احتفال الحزب بأسيوط . ثم يشير بعد ذلك إلى دخوله الجمعية التشريعية عام ١٩١٤ نائبا عن بندر أسيوط ، ووقوفه فى صف المعارضة مع سعد زغلول . كما أنه لم يشر إلى كيفية خروجه من الحزب الوطنى . أو انتهاء صلته به ، وحتى فى تعليقه على وفاة محمد فريد لم يذكر شيئا عن علاقاته القديمة بالحزب(١)ولكنه حتى مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ المشهورة يذكر أنه عضو يمثل الحزب الوطنى فى الوفد الذى شكل عقب وضع صيغة التوكيل ومعه عبد اللطيف المكباتى(٢) .

ثم هو ينتقل بنا بعد ذلك إلى الكلام عن العمود الفقرى لهذه المذكرات وهو مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وأحداث ١٩١٩ ، والخلاف بين الأطراف المشاركة (عدلى وسعد) . . الخ . وهو يشعرنا أنه فكر فى مثل هذه المقابلة كمواطن عادى ، فتأثر بمبادئ ولسن الأربعة عشر ، بادر بالاتصال بسعد زغلول فى ٨ نوفمبر ، وقابله فى ٩ نوفمبر قائلا له أنه يتعين عمل شئ لمصلحة البلاد إعتمادا على مبادئ ولسن وذلك « بتكوين جمعية تسعى فى تحقيق ماتصبو إليه البلاد»(٣).وأجابه سعد بأنه يتشاور مع بعض الزملاء فى نفس هذه الفكرة .

ومنذ البداية يشعر القارئ أن صاحب المذكرات يقف مع عدلى يكن ضد سعد زغلول على طول الخط ، فلم يحظ سعد منه بكلمة إنصاف واحدة . لم يذكر إيجابياته وسلبياته ، والمسألة عنده إما أبيض وإما أسود دون ظلال بين الجانبين ، وأن الناس عنده صنفان نبلاء الأصل وغير نبلاء .

---

(١) نفسه ، ص ١٦٤ (٢) نفسه ، ص ١٠٤

(٣) المذكرات ، ص ٩٣

فى تعليقه على مقابلة ١٣ نوفمبر (بداية الوفد) يبدى أعجابه بأسلوب على شعراوى فى حديثه إلى سير ريجنالدونجت وأنه يعد « رائعا وجديرا برجل وطنى شجاع دفعته شهامته ووطنيته الصادقة إلى أن يواجه سير ونجت بما لم يقله سواه » . كما أبدى أعجابه بمنطق عبد العزيز فهمى القائم على « الحكمة والقانون باعتباره محاميا ويريد السماح بالسفر وعرض القضية فى الخارج » . وعلى العكس من ذلك ، أبدى نفوراً من أسلوب سعد زغلول لأن سعداً أبدى استعداده لأن يكون لانجلترا « حق احتلال قناة السويس عند الاقتضاء » ، والدخول فى محالفة مع أنجلترا وتقديم « ماتستلزمه المحالفة من الجنود »(١). وعلوبة يعتبر هذا تفريطا من جانب سعد فى حق البلاد ، والتكلم فى أمور خطيرة دون الاتفاق عليها مسبقا مع زملائه . ولو أن علوبة كتب هذه الذكريات على شكل يوميات مع الحدث أولا بأول ما كان قال ذلك ، ولوصف سعد زغلول بالحكمة على أساس أن سعداً لوح لبريطانيا بالمصالح التى تجعلها تتمسك باحتلال مصر وهى أهمية قناة السويس فى طريق المواصلات إلى الهند ، درة التاج البريطانى . وهذا فى العرف السياسى نوع من التكتيك والمرونة فى مواجهة الخصم القوى . . الخ . ولا تنسى أن معاهدة التحالف قد وقعت بعد ذلك بسنوات (١٩٣٦) وتضمنت مثل هذا « التنازل » بصورة أو بأخرى . ولكن علوبة كتب ما كتب بعد الخلاف الذى نشب بين عدلى وسعد ، وانضمام علوبة إلى جانب عدلى وولائه له . وهنا تكمن خطورة « الذكريات » المتأثرة بالذات أكثر من الموضوع .

ونحن نستطيع أن نفهم أسبابا للخلاف الذى نشب داخل الوفد ، ومن ثم الانشقاق ، حين يذكر علوبة حوارا دار يوما ما بين سعد زغلول وعلى شعراوى فى باريس ، وأن سعداجرح شعراوى بقوله له « أنت فى

---

(١) نفسه ، ص ١٠٤ وما بعدها .

الوفد لثروتك » وكان سعد قد طلب من شعراوى بعض المال ولكن شعراوى تردد فى إجابة طلبه . ويقول علوبة إن هذا الموقف أساء إلى شعراوى كما أساء إلى أصدقائه وهم محمد محمود ، وعبد العزيز فهمى ، ولطفى السيد وأن شعراوى ترك الوفد فى باريس غاضبا لكرامته، وأن أصدقاءه ناصروه(١)

وإذا كان علوبة يفسر بهذه الرواية الانشقاق داخل الوفد ، وتكوين حزب الاحرار الدستوريين فيما بعد ، فان هذه — فى رأينا — ليست أسبابا مقنعة لحركة الأحداث عندما يكون الرأى أو الخلاف الشخصى سبباً ، خاصة وأن هذا الخلاف لم يكن على المسألة الوطنية ، وإنما هو على أسلوب الحوار ولايبعد أن تكون هناك أسباب جوهرية حول أسلوب عمل الوفد فى معالجة المسألة الوطنية ، وتعارض بعض المصالح ..الخ ، وكان الحوار بين الطرفين (سعد وشعراوى) بهذا الشكل تعبيرا عنها . وإذا كان أصدقاء شعراوى ناصروه فى هذا الموقف ، وتركوا باريس غاضبين ، وهم هناك من أجل قضية وطنية ، فهم ليسوا ثوارا ، وليسوا موضوعيين فى خصومتهم.

وانطلاقا من نفس المفهوم ، يرجع علوبة الخلاف داخل الوفد إلى نزوع سعد زغلول نحو الزعامة الشخصية على حساب القضية المصرية ويدلل على ذلك بقوله إن اللورد ملنر أكد أنه سوف يسمع ملاحظات الوفد فقط تمهيدا للمفاوضة الرسمية « وليس للوفد أن يتعاقد وإنما التعاقد يكون بين وزارتين رسميتين ». وهنا — كما يقول علوبة — أسقط فى يد سعد درك أن المعاهدة إذا وقعت فسوف توقع بدونه ومن ثم تمسك بأنه وكيل الجمعية التشريعية المنتخب ورئيس وفد الأمة المصرية ، وأعلن « أنه سيحارب كل شخص مهما كان مركزه يفاوض ليوقع »(٢).

---

(١) المذكرات ، ص ١٦٦—١٧٠.

(٢) نفسه ص ١٨٥ —١٨٦ .

ويوميات علوبة عن فترة المفاوضات مع ملنر ابتداء من ٢٥ يولية ١٩٢٠ وحتى ١٩ يناير ١٩٢١ ، تدور تقريبا حول إثبات تشبث سعد بالزعامة ، وبأن المفاوضات يجب أن تكون به، وأنه هو الذى يجب أن يوقع المعاهدة. ويعرب علوبة عن دهشته إزاء تمسك سعد بهذا الموقف رغم علمه ، أى سعد بصعوبة تحقيق ذلك لأن السلطان أحمد فؤاد لم يكن يرغب فى أن يولى سعد رئاسة الوزارة حتى يكون على رأس المفاوضين. وهذا الموقف يفسر لعلوبة افتعال سعد زغلول الخلافات ووضع العقبات أمام طريق المفاوضة حيث كان يرفض مايقبله المفاوضون ، ويقبل ماكانوا يرفضون، ويظهر لهم أنه يوافقهم ، ويصرح فى الخارج أنه ليس كذلك .

وزعامة سعد هذه لم تكن مقبولة من جانب علوبة ، أو من جانب الجماعة التأسيسية للوفد. وتفسير ذلك عند علوبة، أن هناك فرقا بين الجماعة التأسيسية للوفد (ثمانية أو سبعة) التى رتبت مقابلة ١٣ نوفمبر وقامت بصياغة التوكيل ، وبين من انضم إلى الوفد بعد ذلك مثل مصطفى النحاس وحافظ عفيفى .وهو دائما يشير إلى أن المنضمين (الصف الثانى بتعبير عصرى) هم الذين سيطروا على الوفد وعلى رئيسه سعد زغلول لأنهم « أتباع » ، بينما المؤسسون الأنداد لايعاملون سعدا إلا معاملة الندللند . وكانت هذه المعاملة تقريبا غير مقبولة من جانب سعد .

وهذا استمرار للتفسير الشخصى ، الذى اتبعه علوبة ، وإهمال للعوامل الأساسية فى حركة الأحداث . فكما سبقت الإشارة ، بد أن تكون هذه ظواهر أو عوارض تعكس الخلاف الحقيقى حول طبيعة المفاوضات والتنازلات التى لم يشر إليها علوبة . أما اذا قبلنا تفسير علوبة للانشقاق داخل الوفد ، أى أنه خلاف شخصى ، أو بسبب تشبث سعد بالزعامة ، فهذا يثبت من ناحية أخرى أن الأحزاب المصرية ، أوعلى الأقل حزب الأحرار الدستوريين ، قامت على أساس نزعات شخصية .

وعلوبة يرى أن زعامة سعد ومكانته بين الأمة لم يكن لها ما يبررها. فهو يقول أن سعدا كان أول المنهزمين فى العمل الوطنى عقب اعتراف الرئيس ولسن بالحماية على مصر ، فقد قال سعد ، كما يذكر علوبة ، أنه لا أمل لنا فى شيء وأن واجبنا قد انحصر فى تنظيم هزيمتنا وأن علينا ان نرجع إلى مصر متفرقين بعد أن نعمل هنا على تنظيم الهزيمة حتى لاتقع علينا مسئولية الفشل(١) وفى النهاية لا يعترف علوبة بان سعد زغلول من مؤسسى الوفد عندما يقول أن مؤسسى الوفد واصدقائهم فكروا فى تأليف حزب (الأحرار الدستوريين) يسعى فى تحقيق الحياة الدستورية الصحيحة(٢) .

ومحاولة استئثار سعد بالزعامة أمر وارد لدى أى باحث ، ولكن من الصعب أن يكون ذلك سببا واحديا يفسر الانشقاق إلا وسط قوم كل منهم يبحث عن زعامة لنفسه . وعندما يركز علوبة على هذا فهو يريد أن يوضح أن سعدا خرج عن الترتيب المتفق عليه بشأن تشكيل وفد رسمى حكومى يرأسه عدلى يكن وحسين رشدى ، ووفد آخر شعبى يرأسه سعد على أن يعتمد الوفد الحكومى على ضغط الوفد الشعبى فى المفاوضة(٣). وهذا التوضيح من جانب علوبة ، إذا صح ، يبدد غموض الصراع بين عدلى وسعد حول الزعامة .

على هذا المنوال تسير ذكريات محمد على علوبة من حيث توجيه النقد واللوم لأسلوب سعد زغلول وأحيانا لشخصه ، والإفاضة فى بيان محاسن وعظمة عدلى يكن ، حتى لكأن القارئ يشعر أن علوبة يؤرخ لعدلى أكثر من تسجيله لذكرياته الشخصية والسياسية كما سبقت الاشارة .

ورغم أنه خرج من الحياة السياسية باستقالته من سكرتارية حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٣٤ ، إلا أنه استعاد نشاطه السياسى ومواقفه

---

(١) المذكرات ، ص ٣٦١-٣٧٢ .

(٢) نفسه ، ص ٣٤٢ .

(٣) نفسه ، ص ١٠٩ .

القديمة تجاه الوفد الذى تزعم القوى السياسية لإبرام معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا . فقد نقد المعاهدة برمتها(١) ، موضحا أن مشروع ملنر ١٩٢٠ ومشروع مفاوضتات ١٩٣٠ ، أفضل بكثير من معاهدة ١٩٣٦ فيما يتعلق بالجانب العسكرى ووضع السودان ، وهذا بخلاف القيود المفروضة فى حالة قيام الحرب.وهو يربط فى ذكاء بين تسليم وفد المفاوضات المصرى بالقيود السياسية والعسكرية مقابل الغاء الامتيازات الاجنبيه ، وكيف أن الجانب البريطانى « قد لمح هذه الرغبة وقدرها فسعى فى إدخال مسألة الامتيازات فى موضوع المعاهدة حتى يتسنى له بذلك حمل الجانب المصرى على قبول مالم يكن يقبله من أمر الاحتلال على حساب الأمل فى إلغاء الامتيازات . »(٢) وفى الوقت الذى كان تأييد المعاهدة والترويج لها هو البضاعة السائدة ، وقف علوبة ضد هذه المعاهدة — سواء من واقع كراهيته للوفد أو بدافع الوطنية البحتة — معلنا أن المعاهدة لم تقدم غير الوعود ، وأن التزامات مصر فيها واضحة ، وحقوقها غامضة ، وهى فوق ذلك « تبرير للاحتلال وتثبيت له وتسخير مصر فى السودان لمصلحة الاستعمار »(٣).

إذا تركنا الجانب السياسى فى حياة علوبة إلى الجانب الفكرى ، فسوف نلمس أن علوبة مفكر من الطراز الموسوعى الذى شهدته مصر خلال النصف الأول من القرن الحالى ، صاحب الرأى فى مجالات مختلفة ،

---

(١) محمد على علوبة ، بحث فى المعاهدة . ويذكر المؤلف ان هذا الكتيب أصله خطبة منع من القائها بالاسكندرية يوم ١٩ أكتوبر ١٩٣٦ . وقد قامت لجنة تسمى «اللجنة القومية للاستقلال التام » بطبع هذه الخطبة فى ١٩٣٦/١٠/١٤ وتوزيعها بهد الترويج لرفض مشروع المعاهدة عند عرضه على البرلمان . وقد وصفت اللجنة فى مقدمة الكتيب علوبة بانه « الوطنى الصادق » .

(٢) محمد على علوبة ، بحث فى المعاهدة . ص ٤٤ . انظر تحليلا لذلك فى كتابنا كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤/١٩٥٢ ، الفصل الرابع .

(٣) محمد على علوبة ، بحيث فى المعاهدة . ص ٥١—٥٢ .

ويصعب تصنيفه تصنيفا حادا تبعا لمنهج معين . ورغم هذا فمن الممكن القول أنه فى مجموعه مفكر إسلامى ، فمن الإسلام يستمد رؤياه لكثير من القضايا باستثناء بعض المسائل التى نظر إليها نظرة وضعية . وفى الصفحات التالية محاولة للتعرف على محمد على علوبة مفكرا من خلال كتاباته فى مجالات مختلفة .

لم يوافق علوبة على شكل الديموقراطية اليونانية كما حددها أرسطو ، لأنها فى نظره ديموقراطية محلية ، الحرية فيها مكفولة للأحرار اليونانيين دون غيرهم ، وليست ديموقراطية إنسانية بالمعنى الذى يجب أن تفهم به اليوم(١). والحركة الديموقراطية التى قامت فى أوروبا الحديثة ابتداء من الماجنا كارتا عام ١٢١٥ بانجلترا ، وكتابات روسو (العقد الإجتماعى) ، ومونتسكيو (روح الشرائع) .. الخ تندرج فى نظر علوبة تحت الديموقراطية المحلية أيضاً(٢).

ولكننا لانعرف على وجه الدقة ماذا يقصد بالديموقراطية الإنسانية. يبدو أنها تعنى النظم التى تمنع الاسترقاق ، والتفاضل بين الأجناس والألوان والمذاهب والعناصر ، وتقوم على مساعدة الضعفاء ، والنهوض بهم فى سبيل الحضارة والمدنية(٣). وقد تكون فكرة «السلام العالمى» التى دعا إليها كيلوج بريان رئيس الوزراء الفرنسى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى لتحقيق سلام عالمى باتفاق أوروبى ، أو تلك التى نودى بها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، قريبة من معنى الديموقراطية عند علوبة . ولكن مما أضعف من هذه المحاولات فى نظره ، انها كانت تقوم على التغنى بالديموقراطية والدين وبإرادة الله وبالعدل الإنسانى فى أيام المحن والشدائد فقط(٤) .

---

(١) محمد على علوبة ، الاسلام والديموقراطية .ص ١٣ . عندما كان علوبة باشا سفيرا لمصر فى باكستان طلب اليه بعض الاصدقاء ، ومنهم الاستاذ حليم مدير جامعة السند ان يكتب كلمة فى موضوع الديمقراطية فى الاسلام فرحب علوبة بهذا الأمر لأن «الباكستان تعمل على وضع دستورها وقوانينها على المبادئ الديموقراطية التى تتفق والقواعد الاسلامية وروح الدين الحنيف ». وقد نشرت لجنة البيان العربى هذه الكلمة عام ١٩٥٠ فى كتيب بعنوان « الاسلام والديموقراطية» .

(٢) علوبة ، الاسلام والديموقراطية . ص ١٥ .

(٣) نفسه ، ص ٢٢ . (٤) نفسه ، ص ١٦ .

وهو لا يربط بالضرورة بين الديموقراطية والجمهورية كما ذهب مونتسكيو ، فثمة بلاد ملكية أكثر ديموقراطية من بعض الجمهوريات . ويرى علوبة مثلا ، أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية يتمتع بسلطة أقوى من سلطة ملك انجلترا حيث أن الوزراء مسئولون أمامه لا أمام البرلمان ، بخلاف الحال فى انجلترا . والمهم عنده أن يكون الشعب مصدر السلطات بغض النظر عن أن تكون السلطة العليا ممثلة فى ملك أو فى رئيس جمهورية(١) .

ومع أن الديموقراطية المحلية مرفوضة من جانب علوبة ، كما سبقت الإشارة ، إلا أنه يرى فى استقرارها واستمرارها وسيلة لتهيئة الشعب لإدراك واجباته ، والارتفاع عن مستوى التفكير الذاتى ، وتقديس التشريعات الصادرة من البرلمان . وفى هذا التطور تأمين للأمة من الفساد والرشوة والمحاباة واستغلال النفوذ ، ومساعدتها على الرقى «بالتطور الهادئ الثابت ، وليس بالعنف والثورات التى تهدم دون أن تبنى . .»(٢) . وهو بهذه الكلمات الأخيرة يضع يدنا على مفتاح هام فى شخصيته وتكوينه ، وهو أنه ضد العنف الثورى وأنه مع التدرج والاعتدال . فهل فى هذا مايفسر اتخاذه جانب المعتدلين فى انشقاقات ثورة ١٩١٩ على نحو ما هو معروف ؟ .

وبعد أن يبدى علوبة رأيه فى الديموقراطية اليونانية والنظم المتأثرة بها ، يشير إلى الإسلام وما أتى به من نظم ودستور للحكم والتعامل ، وينتهى إلى أن « الإسلام أوجد ديموقراطية عالمية » ، ونفذها بين الجماعة عندما ساوى بين الأشراف والأرقاء ، وبين أفراد الجنس البشرى . وهذا فى رأيه مخالف لمضمون الديموقراطيات الحالية(٣) .

---

(١) علوبة ، الاسلام والديموقراطية . ص ١٨ .

(٢) نفسه ، ص ١٩ .

(٣) نفسه ، ص ٣٢ .

إذا انتقلنا من معنى الديموقراطية عند علوبة إلى تفسيره للتاريخ ، فسوف نلاحظ أن له تصوراً خاصاً لحركة التاريخ يصعب وضعه فى إطار إحدى النظريات المعتمدة حتى الآن إن لم يكن يختلف معها كلية . وهو فى هذا قد يكون مبدعاً حاول وضع نظرية لم تساعده الظروف على استكمالها ، وقد لا يكون كذلك . ويبدو أنه توصل إلى هذا التفسير انطلاقاً من دراسته للمسألة الفلسطينية من حيث علاقة اليهود بفلسطين . فهو يقول(١) . . لأن دين اليهود يحضهم على امتلاك الأراضى من الفرات إلى النيل ، ولأنهم قله مشتتة فى الأرض ، رأوا تكوين هيئة سرية عالمية لتحقيق أغراضهم . والماسونية ، هى تلك الهيئة التى تكونت تحت شعار الإخاء الإنسانى ، وليس الإخاء الدينى أو الوطنى كما يتصور علوبة ، الذى يضيف أن الماسونية تقضى على العقيدة الدينية عندما تربط بين الدين وبين التأخر ، وهى وراء مبدأ « الأديان أفيون الشعوب » .

ويقول علوبة إنه لا يمكن تحديد تاريخ قيام الماسونية تحديداً قاطعاً ، ولكن من المؤكد لديه أنها قامت من زمن بعيد ، وأن أغراضها كانت ولا تزال ضد المسيحيين أولا ، ثم ضد العالم أجمع . ثم يذكر دون اقامة دليل أو برهان ، أن بعض المشتغلين بالسياسة العالمية رأوا وجود ارتباط وثيق بين أعمال الماسونية العالمية ، وبين الثورات المتتالية التى قامت فى فرنسا ١٨٤٨ ، ١٨٧١ ، وفى البرتغال ١٩٠٥ ، وفى تركيا ١٩٠٨ ، وفى الصين ١٩١١ ، وفى روسيا ١٩١٧ ، وفى المجر والمانيا ١٩١٨ ، وفى اسبانيا ١٩٣٦(٢) .

وهكذا فجميع الثورات التحررية التى قامت فى العالم ، سواء أكانت اشتراكية أو غير اشتراكية ، وفقاً لهذا المنهج ، قامت بتأثير الماسونية أو الصهيونية . وفى هذا إسقاط لعوامل الثورات بالمعنى المفهوم . بل إن الحرب العالمية الأولى والثانية ، فى رأيه ، لا تخرجان عن كونهما تدابير الماسونية العالمية(٣) .

---

(١) علوبة ، فلسطين والضمير الانسانى . ص ٧٨ .
(٢) علوبة ، فلسطين والضمير الإنسانى . ص ٨٢ .
(٣) نفسه .

والأغرب من هذا ، أن نصوص معاهدة فرساى التى أنهت الحرب العالمية الأولى ، كما يقول علوبة ، تم التوصل إليها قبل إبرامها بوقت طويل عن طريق « . . مفاوضات خافية على الرأى العام . . » ، أجريت فى مؤتمرات ماسونية مثل المؤتمر السرى المشهور الذى عقدته الجمعيات السرية للحلفاء والدول المحايدة بمحفل الشرق الأعظم بباريس فى أيام ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، يونية ١٩١٧(١). أما الحرب العالمية الثانية ، فقد قامت بفضل « الدهاء الماسونى » ، الذى نتج عنه تحالف الشيوعية الشرقية مع الرأسمالية الغربية وتخاصم المسيحيين واقتتالهم(٢) .

ويذكر علوبة أن غرض الماسونية النهائى من تلك التدابير «الجهنمية» هو إلقاء العالم فى جحيم مستعر يقضى عليه ؛ ويقوم على انقاضه نظام تهدف إليه الماسونية اليهودية بقيام دولة عالمية صهيونية اساسها الذهب والفتن والإضطرابات . .(٣)

إذا صح هذا التحليل ، فهل لنا أن نتساءل عن كيفية إقامة هذه الدولة العالمية والصهونية بعد تدمير العالم ، ولنا أن تساءل أيضاً ، لقد كان محمد فريد عضواً بالمحفل الماسونى(٤)وكان علوبة صديقه فهل هذا يعنى أن نشاط محمد فريد فى الحركة الوطنية كان تنفيذاً لتعليمات ماسونية . وهل إشتراك علوبة نفسه فى ثورة ١٩١٩ تدبير ماسونى ؟؟ . ونتيجة لهذا التفسير الدينى أو الطائفى ، أو الأسطورى للتاريخ عند علوبة ، نجده يبدى عجبه وأسفه فى نفس الوقت من تعاطف المسيحيين البريطانيين مع اليهود فى مسألة تصريح بالفور فنقول . . «لليهود أن يفكروا كما يشاءون ، وأن يحاولوا إغتصاب ما يريدون . لكن البلاء الأعظم أن يتواطأ المسيحيون من الساسة البريطانيين مع الصهيونية(٥) .

---

(١) نفسه ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٢) نفسه ، ص ١٣٥ (٣) نفسه ، ص ٨٢ .

(٤) انظر مذكرات محمد فريد ، ص ٣٥

(٥) علوبة ، فلسطين والضمير الانسانى ، ص ١١٦ .

على أساس هذا التفسير ، عالج علوبة المسألة الفلسطينية . ومن الملاحظ أنه ارتبط بهذا التفسير منذ اتصاله بالمسألة وتعرفه عليها . ولقد بدأ اتصاله بفلسطين عام ١٩٣٠ حين إشترك فى اللجنة التى تشكلت بمعرفة عصبة الأمم للفصل فى النزاع الذى نشب بين العرب واليهود على مكان « البراق » الملاصق للمسجد الأقصى(١). ومنذ هذا التاريخ وإتصاله بالمسألة ينمو فى خط متصاعد لخدمة وجهة النظر الإسلامية أو العربية الإسلامية كما هو وارد أحياناً . وفى العام التالى (ديسمبر ١٩٣١) ، أسهم فى إقامة المؤتمر العالمى بالقدس . ولما تقرر إقامة جامعة عربية بالقدس أسوة بالجامعة اليهودية ، وذلك تنفيذاً لقرارات أحد المؤتمرات العربية بالقدس سافر علوبة مع السيد محمد أمين الحسينى ، مفتى فلسطين ، إلى بغداد لتكوين لجان تجمع تبرعات مالية لفلسطين ، كما سافر إلى كراتشى (١٥مايو ١٩٣٣) ليكون لجانا من مسلمى الهند لنفس الغرض(٢) . وأهم المؤتمرات التى أسهم فى عقدها فيما بعد هى : مؤتمر بلودان بسورية (١٩٣٧) ، والمؤتمر البرلمانى العالمى للبلاد العربية والإسلامية (١٩٣٨) ، وتكوين « هيئة وادى النيل العليا لإنقاذ فلسطين » فى أعقاب حرب ١٩٤٨ (٣).

ومن الطريف أن نشير إلى أن علوبة دخل فى حوار (١٩٣٨) مع يوسف قطاوى باشا ، رئيس الطائفة الإسرائيلية فى مصر ، حول موقف يهود مصر مما يجرى فى فلسطين . وكان علوبة قد عقد اجتماعاً بمنزله بمصر الجديدة حضره عدد كبير من أعضاء البرلمان المصرى (مجلس النواب والشيوخ) لهذا الشأن وعلى اثر هذا الإجتماع أرسل قطاوى خطاباً إلى علوبة يقول فيه أن «. . الطائفة اليهودية فى مصر تضم أجناساً مختلفة لا تجمعهم إلا الرغبة فى تنظيم أعمالهم الثقافية والخيرية ، ومن ثم يبتعد بهم قادتهم المسئولون عن المناقشات

---

(١) نفسه ، ص ٣٧ .

(٢) نفسه ، ص ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣) نفسه .

السياسية . أما اليهود المصريون ، كما يقول قطاوى ، فأنهم . . كمواطنين منظمين يرون أنه لا يمكنهم القيام بواجباتهم نحو وطنهم على الوجه الأكمل إلا بالسير مع الحكومة للمصلحة العامة فى كل مسألة سياسية خارجية ثم يضيف أن جميع يهود مصر باختلاف جنسياتهم يتمنون التوصل » . . إلى تفاهم قلبى وأخوى يقضى على الحالة العصبية القائمة(١) .

ويبدو أن علوبة قد أدرك أن يوسف قطاوى فى قوله أن الواجب الوطنى لليهود المصريين يتمثل فى السير مع الحكومة فى السياسة الخارجية إنما يستند إلى إدراك قطاوى عدم إيجابية الحكومة المصرية تجاه ما يحدث فى فلسطين آنذاك ، ومن هنا أكد علوبة فى رده على قطاوى أن « . . للامة وجودا بجانب الحكومة ، فاذا كانت الحكومة لاعتبارات لاتخفى عليكم مضطرة إلى شىء من التحفظ فان الأمة ليست مضطرة إليه » . كما أكد أن الروابط التى تربط المصريين بعرب فلسطين تتجاوز « رابطة الجوار » إلى رابطة « القرابة » التى ترتكز على وحدة المثل العليا ، والتقاليد ، واللغة فى ظل الإسلام(٢) . وفى هذا الصدد نشرت المقطم رأياً لأحد اليهود المصريين(٣)، يؤكد على الانتماء العربى كعامل وحدة بين سكان فلسطين على اختلاف الأديان ، ويعترض على الصهيونية ، ويطالب « . . بالعمل على أن يعيش الجميع اخوة متحابين كما كانوا من قبل » .

وقد ظل علوبة محافظاً على هذا التصور إزاء المسألة الفلسطينية ، مخلصاً فى تأييد حق العرب ضد اليهود.والعرب عنده هم أهل البلاد الأصليون من الكنعانيين ومن عاش معهم تحت حكم الامبراطوريات المختلفة الذين كانوا وثنيين ثم مسيحيين ثم مسلمين ومسيحيين . كل ماهنالك أن العرب مكثوا

---

(١) المقطم فى ١-٧-١٩٣٨ .

(٢) نفسه .

(٣) كان زكى عريبى المحامى اليهودى المصرى قد ارسل خطابا إلى علوبة فى ٤-٧-١٩٣٨ ويشير إلى غموض رسالة يوسف قطاوى . وقد نشرت المقطم الرد فى ١١-٧-١٩٣٨ .

فى فلسطين نحو أربعة عشر قرناً من الزمان ، وأن فلسطين كانت ، قبل فتح العرب ٦٣٦ م ، خاضعة للرومان ، ثم لبيزنطة نحو ٥٠٠ سنة . وكانت قبل الرومان خاضعة من قديم لمملكة آشور ثم بابل ثم للفرس ثم لليونان ثم للبطالمة .وهؤلاء السكان هم الذين شردوا وأصبحوا لاجئين فى السنين الأخيرة.أما اليهود عند علوبة أيضاً فهم هؤلاء (الأغراب) الذين دخلوا فلسطين ولم تكن لهم صلة بها سوى أنهم « . . أغاروا عليها فى الماضى البعيد وحكموها قهر آ فترة قصيرة »[١].

وعلوبة لا يترك المسألة بدون حل . والحل عنده ينطلق من مقولة أن « خلق دولة إسرائيل وضع شاذ » ، واستمرار وجودها يعنى استمرار اعتدائها على جاراتها ساخرة بقرارات هيئة الأمم المتحدة ، ومطمئنة إلى رضا الدول الاستعمارية . وعلى هذا فالحل الوحيد هو « . . إرجاع اليهود إلى أوطانهم أو توزيعهم فى الأقطار المختلفة » ، وبشرط أن يكونوا مواطنين مخلصين فى هذه الدول . ويقول علوبة أيضاً أنه « . لايصح أن يقال أن إسرائيل أمر واقع لا يجوز إزالته ، فان إسرائيل وليدة جريمة ونتيجة مؤامرات آثمة »[٢].

ولما كانت الدعوة إلى الوحدة العربية مثار مناقشة بين المثقفين فى مصر وخارج مصر منذ مطلع الأربعينات ، وخاصة بعد تصريح أنتونى إيدن فى ١٩٤١ ،[٣]فقد أدلى علوبة برأيه فى هذه المسألة عندما نشر كتابه

---

(١) علوبة ، فلسطين والضمير الانسانى . ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) نفسه ، ص ١٩٥ ، ١٩٦ . ويذكر الطناحى (ص ٣٤) الذى قدم لهذا الكتاب أن علوبة طبع الكتاب فى البداية طبعات محدودة اهداها إلى رؤساء الدول العربية والاسلامية ورجال السياسة ، وكان الرئيس جمال عبد الناصر ضمن هؤلاء ، فالى أى مدى تأثر عبد الناصر برؤى علوبة فى علاجه للمسألة الفلسطينية .

(٣) حول موقف التجمعات السياسية من فكرة الوحدة العربية فى مصر فى الاربعينات انظر كتابنا عن « مصر فى الحرب العالمية الثانية » الفصل الرابع ، طارق البشرى ، الحركة السياسة فى مصر ١٩٤٥–١٩٥٢ .

« مبادىء فى السياسة المصرية » عام ١٩٤٢ . ويلفت النظر فى رؤية علوبة ، أنه اعتمد النظرية الألمانية فى القومية ، وهى النظرية التى ترى فى اللغة الواحدة المقوم الأساسى فى بناء القومية[١] . يقول علوبة أن العرب أمة واحدة ، ويؤلفون عدة شعوب ودول ، لكنهم يتكلمون لغة واحدة هى اللغة العربية . وأن كثيرا من علماء الاجتماع اتفقوا على أن عناصر الجنس البشرى متداخلة ، ومقياس العنصر الواحد لا يمكن تحقيقه إلا باللغة التى توحد طرق الفهم ، كما وحدت وسائل الثقافة والعادات والتقاليد والإحساس بحيث أصبحت عند سائر الناس ، أصل العنصر وعلامته المميزة[٢] . ثم يقول بعد ذلك ، أن الحركات القومية تريد أن « . . تحق الحق بتوحيد كل مجموعة من الأمم التى ترجع إلى عنصر واحد ، أى إلى لغة واحدة ، لتتألف منها كتلة واحدة على النهوض بالإنسانية »[٣]. ثم يختتم دراسته بقوله أن الشعوب العربية أولى بالعمل على تأليف « كتلة » واحدة منها حيث قد اجتمع لهـا من أسباب «الامتزاج فوق رابطة اللغة ، روابط أخرى » . والمسألة عند علوبة بعد بعد ذلك ليست البحث فى أسباب وعوامل « الامتزاج » أو « الرابطة » العربية ، ولكنها الكيفية التى يتم بها هذا « الامتزاج الذى يسميه بعضهم حلفا عربياً أو جامعة عربية أو مملكة عربية أو جامعة إسلامية . . [٤] »

ومع أن علوية استعرض مقومات الوحدة العربية بين الشعوب العربية من وحدة اللغة والأصل والدين الإسلامى بالنسبة إلى الغالبية بطريقة توحى بأنه من أنصارها ، إلا أنه رفض قيام الدولة العربية الواحدة تحت لواء واحد سواء أكانت

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن النظرية القومية ، انظر ساطع الحصرى ، ماهى القومية .

(٢) علوبة ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ٣١٣

(٣) نفسه .

(٤) علوبة ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ٣١٤

مملكة أو امبراطورية ، وأعلن أن مشروعاً من هذا النوع «كان من تفكير الأزمنة الغابرة» ، وأنه مقتنع بعدم إمكان تحقيقه إقتناعه بأن « ضرره أكثر من نفعه بل لا نفع فيه على الإطلاق». والغريب أنه يرجع عدم إمكانية تحقيق الوحدة إلى أنها تتعارض مع استقلال وسيادة كل دولة [١] وهو بهذا ينسى أن الوحدات التى تحققت فى العالم قامت على أساس التنازل عن استقلال الجزء فى سبيل الكل فى إطار واحد سواء تم هذا بالتراضى أو بالقوة .ولو أن علوبة قدم أسباباً موضوعية غير فقدان الاستقلال والسيادة ، تتصل باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية . . ألخ ، لكان أكثر واقعية . إذ كيف ينادى بالوحدة ويتشبث بما يقابلها من استقلال وسيادة الجزء على حساب الكل. وهو يرى أن التمسك بالدولة الواحدة بهذا المعنى يخلق أسباباً « للشقاق والنزاع بين تلك الأمم بدلا من توثيق عراً المودة والإخاء فيما بينها » .وتفادياً لذلك يكتفى بتحقيق «تضامن بين الشعوب العربية وتعاون فى المجالات الثقافية والتجارية والصناعية والدفاع بشرط عدم المساس باستقلال كل دولة عربية سياسياً أو جغرافياً. ونموذج هذا التضامن عنده هو ما بين انجلترا والبلاد الناطقة باللغة الإنجليزية أو بلاد الامبراطورية البريطانية كاستراليا ونيوزيلنده ، وكندا وجنوب افريقية (٢) وهذا خلط واضح بين نظام الكومنولث Commenwelth وبين نظام الوحدات القومية كما عرفتها الشعوب نظرياً وواقعياً .

ويبدو أن علوبة يستثنى مصر من حركة الوحدة بمفهومه ، لأنه يطلب لها الزعامة« على الأمم العربية والاسلامية » ومقومات هذه الزعامة تتمثل فى الموقع الجغرافى وكثرة السكان والثروات الطبيعية والثقافية ، وهى زعامة « يطلبها لها الجميع (٣) »

---

(١) نفسه .

(٢) نفسه ، ص ٣١٥

(٣) علوبة ، مبادى فى السياسة المصرية . ص ٣١٢

ومن الصعب التوفيق بين مفهوم الزعامة ، وما يتطلبه من سيادة وتفوق على الجميع بدرجة أو بأخرى ، وبين حرص علوبة على عدم المساس باستقلال وسيادة أى بلد عربى أو إسلامى . ماهو مجال هذه الزعامة إذن [١]؟ .

أما نظرته إلى علاقة مصر بالسودان فتختلف عن هذا التصور . وهى نظره مستمدة مما كان يطلق عليه « حقوق » مصر فى السودان منذ دخلها محمد على فى مطلع القرن التاسع عشر. ومن المعروف أن هذه « الحقوق ؛ كانت تشكل محورا أساسيا فى سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع بريطانيا (اتفاقية ١٨٩٩) ، كما كانت جزءا جوهريا فى مبادى الأحزاب السياسية فى مصر وخاصة الحزب الوطنى ، كما نشأت حول تلقيب ملك مصر بلقب « ملك مصر والسودان » كثير من المشكلات مع الإدارة البريطانية فى مصر . [٢]

وحين وضع دستور ١٩٢٣ ، كانت لجنة وضع المبادى العامة (١٩٢٢) تناقش علاقة مصر بالسودان بين تبعية السودان لمصر أو فصله عنها . وقد اقترح علوبة ، وكان عضوا باللجنة ، أن ينص فى الدستور « على أن السودان جزء من مصر ونظام الحكم فيه يقرر بقانون » ، مشيرا إلى وجوب تقرير حقوق مصر على السودان بطريقة ايجابية أساسية ، وإن تظهر اللجنة بوضوح رغبتها فى ذلك . فلما سأله رئيس اللجنة (حسين رشدى) عن مكان مثل هذا النص من الدستور ، أجاب علوبة بأنه عند « بيان أجزاء المملكة المصرية » لأن هذا من شأن الدساتير كما حدث بالنسبة لدستور مملكة رومانيا [٣]

---

(١) انظر افكار مشابهة (مصر فوق الجميع) التى ظهرت فى مطلع الاربعينات فى كتابنا «مصر فى الحرب العالمية الثانية ، الفصل الرابع .

(٢) راجع هذه المشكلات اثناء اعداد دستور ١٩٢٣ ومابعده

(٣) محاضر لجنة وضع المبادئ العامة . جلسة رقم ١٢ فى ٦ مايو ١٩٢٢ .

وقد اقترب علوبة من المشكلة الاجتماعية فى مصر كما انتهت إليها فى مطلع الأربعينات . وقد حاول ، كغيرة من المعاصرين، أن يجد لها حلا عبر عنه فى كتابه « مبادىء فى السياسة المصرية » الذى صدر فى عام ١٩٤٢(١). وقد أدرك علوبة المشكلة فى أبعادها الاقتصادية ومدى خطورتها على تطور النظام الاقتصادى الاجتماعى ، ومن هنا حرصه على إبداء الرأى واقتراح الحلول . وقد كان علوبة فى اقتراحاته اصلاحيا، يعمل على ترميم النظام القائم فى حدود ، شديد الخوف والحذر من هبوب رياح التغيير فى ثوب الاشتراكية ، موزعا بين القيم الدينية الخالدة والقيم العلمانية من حيث التوصل الى الحلول المناسبة ، معجبا إلى حد كبير بالنموذج اليابانى التوسعى فى التطور وإلى حد ما بالنموذج الألمانى والإيطالى (الفاشى) القائم على فكرة المجال الحيوى فى رؤية المشكلة الاجتماعية . وأكثر من هذا فهو يعالج المشكلات من نتائجها دون النظر إلى الأسباب . وهو فى هذا كله أمين مع تكوينه الثقافى ، متسق مع تكوينه الاجتماعى ، مخلص لطبقة أصحاب رؤوس الأموال التى ينحدر منها وخاصة فى جناحها الزراعى .

وتتلخص المشكلة الاجتماعية عنده فى هبوط متوسط دخل الفرد فى مصر سنة بعد أخرى فهو ٢١ جنيهاً فى عام ١٩٢١ — ١٩٢٢ ، بينما أصبح فى عام ١٩٤٠ — ١٩٤١ تسعة جنيهات فقط وأن نصيب الفرد من الأرض الزراعية لن يزيد عن نصف فدان بافتراض استصلاح كل الأراضى البور وذلك نظرا لازدياد عدد السكان بالنسبة لمساحة الأرض ، ومن هنا لابد من العمل على حل المشكلة « واتقاء الاضطرابات الاجتماعية

---

(١) ذكر علوبة ان هدفه من نشر هذا الكتاب ان « يكون توجيها فى حياتنا الوطنية والاقتصاديه والاجتماعية والتعليمية . وهو يؤمن تماما بكل المبادئ والاراء التى أوردها لانه يعتقد سلامتها وفائدتها . ويقول أيضا انه إذا كان فى بعض هذه المبادئ ، كفوائد القروض واصلاح الوقف ، « ما ينبو عن بعض الافهام فلا ذنب على هذه المبادئ .. وسيأتى يوم ترى فيه الأمة أن ما نحس بتطرفه من بعض هذه المبادئ ان هو الا غاية فى الاعتدال ». ص ١٢

والمذاهب الهدامة التى يدفع إليها هذا الواقع المروع »[١] ولقد دعا علوبة إلى « النهوض العام والإصلاح القومى دون تشجيع النظريات التى تنافش الأوضاع الطبقية والتى خلقت نزاع الطبقات وعداوتها المستمرة[٢]

وعدم التناسب بين السكان ومساحة الأرض لانشكل مشكلة بالنسبة لمصر عند علوبة إذا ما أخذ بفكره « المجال الاقتصادى » ، أو « المجال الحيوى » . وهى تقوم على أساس الإبقاء على زيادة النسل والاحتفاظ ببقاء العنصر كاملا ثم « البحث عن مجال يتسع له ويضمن الحصول على المواد الأولية وفتح أسواق التجارة مساعدة للرقى الصناعى » تماما كما فعلت كل من إيطاليا وألمانيا واليابان التى « بسطت سلطانها بجهود جبارة على كوريا ومنشوريا » . أما المجال الحيوى الذى يطلبه علوبة لمصر بهذا المعنى فهو السودان ذلك المجال الذى ليس لمصر « سواه منذ القدم » . وحتى لا يتهم الرجل بأنه استعمارى نازى فى وقت تحالفت فيه الانظمة الرأسمالية والاشتراكية ضد الفاشية يقول مستدركا أن المسألة بعيدة عن أن تكون « فتحا » أو تطرفاً فى الوطنية أو مجاراة « لعواطف شاردة ، أو « محاكاة » لأساليب الغير وإنما «هى ضرورة من ضرورات حياتنا . . وحدة مصر والسودان » .[٣]

وهو لايرى فى تحديد الملكية الزراعية طريقة مثلى فى حل مشكلات مصر الاقتصادية . وبالتالى فهو يعترض أشد الاعتراض على الذين ينادون بذلك فى الصحف والكتب والمحاضرات العامة . والغريب أن اعتراضه مبنى على أن مصر « ديموقراطية ، » ومن ثم يتعين المحافظة على « حرية الفرد ومجال نشاطه وتفكيره » ، والاستعاضه عن توزيع الارض بالاشراف على الصناعة والتجارة « اشرافا أبويا حكيما » كما فعلت اليابان ، ودون

---

(١) علوبة ، مبادى فى السياسة المصرية . ص ٢١ . انظر ربطه بين الظواهر الاجتماعية (العلم والجهل ، الفقر والغنى ، الصحة والمرض) والحالة الاقتصادية ص ٢٢٥ ، ٢٢٦

(٢) علوبة ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ١١٤

(٣) نفسه ، ص ٢٧ ، ٢٩

تقييد الاتجاه لملكية الأرض . فإذا أخفقت الحكومة فى تشجيع الناس نحو الاستثمار الصناعى والتجارى لدرجة اليأس ؟ أصبح من المعقول الاتجاه إلى تحديد الملكية الزراعية حتى تجبر الناس على الاتجاه نحو الأعمال الصناعية والتجارية . [١] ومن ناحية أخرى لا يمانع من توزيع الأراضى البور ، التى تملكها الدولة ، بعد استصلاحها وتوزيعها على صغار الفلاحين ، وإعطاء بعضها لشركات مصرية بحتة . وفى هذا توفير الأراضى للفلاح وتمكين له من تربية الماشية وزراعة البرسيم والغلال حتى يحصل على «غذاء كامل يليق بانسان يعمل» [٢] .

ولقد دعا علوبة إلى إنشاء بنوك ومصارف وطنية بدلا من الأجنبية كعلاج للأزمة الاقتصادية . ولكنه ووجه بمشكلة تكييف الفائدة ، وهل هى فى حكم الربا أم لا . وقد ناقش المسألة من باب الاجتهاد قائلا إن الفقهاء وإن اختلفوا فى تعريف الربا ، أهو الأضعاف المضاعفة لرأس المال أم هو كل زيادة عليه قلت أم كثرت ، قد أجمعوا على قاعدة شرعية لا جدال فيها وهى أن الضرورات تبيح المحظورات . . ويضيف أن دين الله يسر يساير كل زمان ومكان . من هنا فإذا كان المسلمون أمام حالين ، أن يتعاملوا بالفوائد أو يهلكوا ، كان الواجب الدينى والوطنى يجعلنا نعتقد أن التعامل بالفوائد ضرورة يبررها الدين وتحض عليها الوطنية الصادقة [٣] .

على أن رأى علوبة فى الربا والفائدة أقدم من هذا التاريخ (١٩٤٢) ، فقد سبق أن دعا فى عام ١٩١١ [٤] إلى تأسيس مصرف أهلى ، واتهم معارضى

---

(١) نفسه ، ص ٥١ ، ٥٢

(٢) علوبة ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ٩٢ ، ٩٥

(٣) نفسه ، ص ٧٢ ، ٧٣

(٤) فى عام ١٩١١ عقد المؤتمر المصرى الأول بهليوبوليس (٢٩ أبريل — ٤ مايو ١٩١١) لبحث ما كان يعرف «بمطالب الاقباط» فى غضون أزمة الفتنة الطائفية المعروفة آنذاك . وقد قدم علوبه ، الذى كان فى مقدمة العاملين لعقد هذا المؤتمر ، بحثا بعنوان «الربا الفاحش : تأثيره فى الحالة الاقتصادية والأخلاق والأمن العام» . وقد أعطى نماذج من التعامل بالربا فى دائرة أسيوط وما جاورها ، مركزا على دور مرابى القرى الذين يستغلون ضائقة الفلاح . ويبدو أنه يريد القول أن المرابين هم من غير المسلمين بدليل هذه العبارة « لم يقتصر فتك الربا على الشبان وبسطاء الفلاحين بل كاد يلتهم الطبقة المفكرة من المسلمين وهم زهوة الأمة وعدتها عند الشدائد . »

الفكرة بأنهم حجر عثرة أمام نهضة البلاد ، وقال مناديا : قولوا لمن يقفون عثرة أمام نهوضنا إن حكومتنا وهى حكومة إسلامية ، قررت التعامل بالفائدة « المعتدلة » فى قوانينها الرسمية ، وأن شيخ الاسلام فى دولة الخلافة (يقصد تركيا) أفتى مسلمى البوسنه بإنشاء مصارف شرعية ، وأن خاينة المسلمين أباح ذلك فى معاملة الدولة وأفراد الرعية ، وأن « أمة الفرس وهى أشد الأمم احتفاظا بدينها أباحت لهذه الضرورة إنشاء مصرف للدولة »[١] .

لقد كان علوبة واعيا إلى أن عدم حل الضائقة الاقتصادية يولد السخط عند الفقراء على الأغنياء ، وفى هذا تكون الفرصة مواتية لظهور « الاشتراكيين بل الفوضويين العدميين »[٢] وفى النهاية يرى علوبه أن حل المشكلة الاجتماعية فى مصر لن يتأتى إلا برفع المستوى المادى عن طريق إنماء الثروة العامة ، والتوسع فى مشروعات الأعمال الحرة لاستيعاب العمالة المتزايدة فى المدن والقرى ، ورفع المستوى الأدبى فى نفس الوقت عن طريق نشر قيم « الكرامة » التى تدفع الشعب لتجنب التسول والتشرد والحفاء[٣] .

وانطلاقا من تصوره للمشكلة الاجتماعية أكد أن البلاد فى حاجة إلى التوجيه الصالح الذى يبعدها عن مبادىء الصراع الطبقى . ولهذا فقد نادى بوجود حزبين كبيرين فقط فى مصر متفقين على مبادىء قومية عامة لامناص من إقرارها ، ولا يجوز لمواطن إنكارها ، ومختلفين فى مبادى أو مسائل ثانوية ، لكل فريق وجهة نظر تخالف الفريق الآخر . وهذه المبادىء الثانوية فى رأيه ، تقوم عليها معارك المؤسسات النيابية . وهو فى هذا يرفض تعدد الأحزاب « حتى لاتتعدد الصراعات الشخصية » . ومن الواضح أن نموذجه فى هذا هو الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا[٤] .

---

(١) علوبه ، الربا الفاحش : تأثيره فى الحالة الاقتصادية والأخلاق والأمن العام » . مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول المنعقد بهليوبوليس ٢٩ أبريل — ٤ مايو ١٩١١ .

(٢) نفسه . (٣) علوبه ، مبادئ فى السياسة المصرية . ص ٢٣١

(٤) نفسه ، ص ١١٤ ، ١١٥

المصـــادر

- مذكرات محمد على علوبة بعنوان « ذكريات اجتماعية وسياسية » . نسخة مصورة ومودعه بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .
- ملف معاش محمد على علوبة بدار المحفوظات المصرية تحت رقم ١٦١٤١ / ١٢ / ٤ / ٣٨٣ / ٢
- محمد على علوبة ، الربا الفاحش : تأثيره فى الحالة الاقتصادية والأخلاق والأمن العام : بحث مقدم إلى المؤتمر المصرى الأول بهليوبوليس أبريل — مايو ١٩١١
- محمد على علوبه ، بحث فى المعاهدة . القاهرة ١٩٣٦
- محمد على علوبة ، مبادئ فى السياسة المصرية . القاهرة ١٩٤٢
- محمد على علوبه ، الإسلام والديموقراطية . مطبوعات لجنة البيان العربى . القاهرة ١٩٥٠
- محمد على علوبه ، فلسطين والضمير الإنسانى ، تقديم طاهر طناحى القاهرة ١٩٦٤
- مذكرات محمد فريد عن الفترة من ١٩٠٤ — ١٩١٩ بعنوان « مذكراتى بعد الهجرة » . مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر . القاهرة ١٩٧٨
- محاضر لجنة وضع المبادى العامة لدستور ١٩٢٣
- المقطم ، ١ يوليه ١٩٣٨ ، ٤ يوليه ، ١١ يوليه ١٩٣٨

F.O. 371 Vol 1964- 15252, Report from Ministry of Interior Advisor's office, Note on the first elections for the Egyptian ligislative Assembl by Ronald Graham, Dec. 29, 1913

- F.O. 407 - 301, lord Lloyd to sir Austin Chamberlain, May 23, 1927

- F.O. 407 - 452, Sir p. loraine to Mr. A. Henderson, Jan. 14, 1930

F.O. 407 sir Lampson to Mr. Eden, Cairo, April 16, 1937